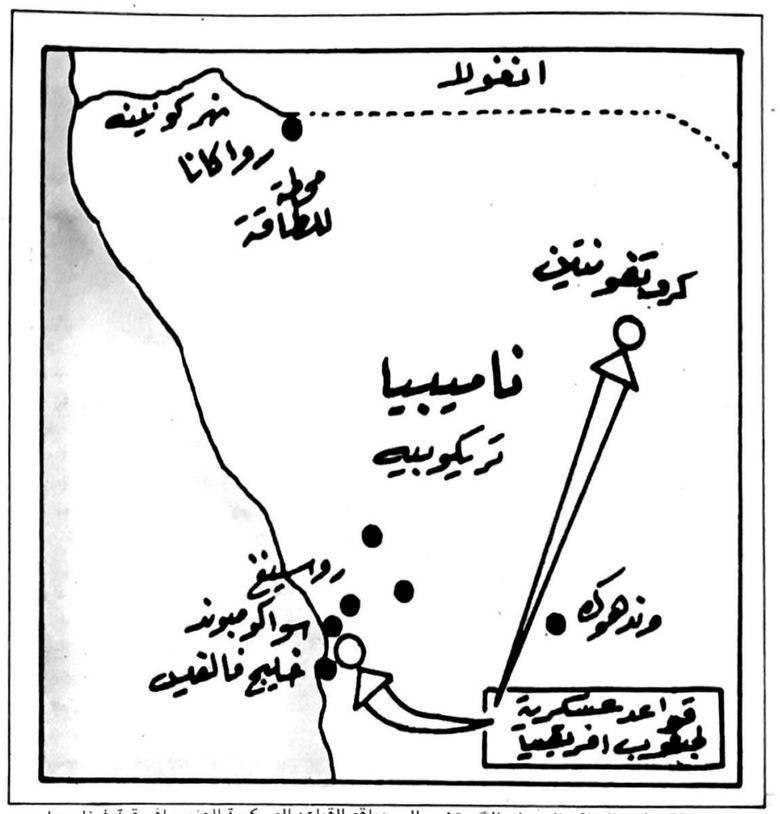

الخارطة تظهر الدوائر السوداء التي تشير الى مواقع القواعد العسكرية الجنوب افريقية في ناميبيا

اليورانيوم والنهب الامبريالي واستقلال ناميبيا..

لماذا تراجعت جنوب افريقيا عن مقترحات الدول الخمس للتسوية؟

جاء انتصار بيتر بوثا وزير الدفاع الجنوب افريقي ، وخلافته لجون فورستر في رئاسة حكومة نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، ليدق مسمارا اخر في نعش الاستراتيجية الغربية للانتقال « السلمي » للسلطة في ناميبيا ، من يد المستعمر العنصري الابيض الى يد الافريقي صاحب البلاد الاصيل . وكان رئيس الحكومة السابق فورستر ، قد دق المسمار الاول في هذا النعش عندما تضمن بيان استقالته لاسباب صحية ، اعلان انسحابه من الخطة الغربية الخاصة بمنح ناميبيا استقلالها عن جنوب افريقيا ، وقراره بالمضي في خطة اجراء انتخابات مبكرة في ناميبيا في اواخر الشهر الجاري ، بمعزل عن منظمة « سوابو » .

لقد اعلن رئيس الحكومة الجديد بان سياسة بريتوريا تجاه جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) لن تتغير ، واكد التزامه بقرار سلفه باجراء الانتخابات في ناميبيا في اواخر هذا الشهر ، بمعزل عن منظمة « سوابو » وخطة التسوية الغربية ، رغم انه لم ينف استعداد حكومته استئناف المحادثات مع الوسطاء الغربيين حول الخطة ، التي اقرتها الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، رغم التناقض بين هذا الاستعداد وبين قرار المضي بالحل « الداخلي » الجنوب افريقي هناك .

ان المحادثات التي كانت تجريها الدول الغربية الخمس ـ الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية وكندا ـ منذ نيسان ١٩٧٧ ، مع جنوب افريقيا ومع منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، انتهت في شهر نيسان من هذه السنة ، بموافقة بريتوريا على الخطة الغربية التي تقضي باجراء انتخابات وبمنح ناميبيا استقلالها قبل نهاية هذا العام ، على ان يتم التقدم نحو هذا الهدف تحت اشراف قوات مشتركة مدنية وعسكرية ، اميركية ودولية ، تراقب وقف اطلاق النار ، لكن جنوب افريقيا كانت في موافقتها تلك ، تراهن على رفض « سوابو » للمقترحات الغربية . وكانت الغارة التي قامت بها القوات الجنوب افريقية على مخيم للاجئين الناميبيين في كاسينغا ، جنوبي انغولا ، ضمن خطة بريتوريا لضمان ان ترفض « سوابو » تلك المقترحات ، كذلك كان اقدام سلطات جنوب افريقيا على اعتقال عدد من قياديي سوابو ، خدمة لهذا الغرض .

وبالفعل ، ادى ذلك الى تصلب قيادة منظمة سوابو واشتراطها المزيد من التنازلات للمشاركة في خطة التسوية الغربية . وتركزت الشروط انذاك ، على ضرورة منح قوة الامم المتحدة للمرحلة الانتقالية في ناميبيا سلطات اكثر واقوى ، بالاضافة الى اشتراط الحصول على تعهد من بريتوريا بالتخلي عن خليج فالفيس ، ونقل قوات جنوب افريقيا الى ويند هوك لمنعهم من شن المزيد من الغارات المشابهة لغارة كاسينغا . لكن الضغوط التي مورست على « سوابو » اضافة الى تعهدات غربية بشأن خليج فالفيس ، ادت كما ظهر فيما بعد ، الى موافقة قيادة المنظمة على المقترحات الغربية .

تلك الموافقة فاجأت بريتوريا بالطبع ، وحشرتها في زاوية لم يكن ممكنا للحكومة العنصرية الخروج منها تحايلا ، دون ان تبدو الطرف المتعنت الحقيقي فيما يتعلق باستقلال ناميبيا وقبول التعامل مع « سوابو » كالممثل الوحيد لشعب ناميبيا . واضطر رئيس الحكومة السابق فورستر الى الاعلان ضمنا ، عن سحب موافقة بريتوريا على مقترحات الدول الغربية الخمس ، باعلانه تصميم الحكومة على اجراء الانتخابات في ناميبيا في نهاية هذا الشهر ، والتي سيضمن العنصريون من خلالها ، تسليم السلطة في ناميبيا لافارقة اثبتوا ولاءهم لبريتوريا طوال سنوات من التعاون مع سلطاتها الاستعمارية في ناميبيا ، والذين تم جمعهم فيما يعرف بتحالف تورنهول الديمقراطي ...

■ العامل المحرك الخفي

ان العامل المحرك ، الكامن وراء تعنت جنوب افريقيا بشأن تسوية في ناميبيا تفسح المجال لان تلعب منظمة « سوابو » دورا اساسيا في الحكم، هو المصالح الاقتصادية الجنوب افريقية والغربية في ناميبيا . فالنهب الاستعماري لهذا الاقليم الافريقي الغني ، وما يدره من ارباح خيالية هو الذي يكمن وراء هذا التعنت ، تخوفا من ناميبيا مستقلة تسيطر عليها قيادة منظمة سوابو . واصحاب المصالح هذه هم الذين يسندون الحكم العنصري في بريتوريا ويعطونه القدرة على رفض تسوية في ناميبيا تشرك فيها قيادة سوابو ، المنظمة التي تخوض كفاحا مسلحا منذ سنين طويلة ، ضد السيطرة الاستعمارية الجنوب افريقية في البلاد ، وتناضل من اجل استقلالها .

ان الثروات الطبيعية تحت رمال صحاري كالاهاري وناميبيا تضم فيما تضمه ، اغنى مناجم العالم من الماس واليورانيوم ، الذي تحتكر استغلاله شركات منجمية دولية مثل « دو بيرز » و « ريو تينتو زنك » وغيرهما من الشركات الدولية. وبالاضافة الى هاتين الثروتين ، فان ناميبيا مصدر للنحاس والرصاص والزنك والفناديوم ، والاسماك والمواشي . وفي ظل الحكم الجنوب افريقي تم دمج

ناميبيا في البنية الاقتصادية لجنوب افريقيا وبسياسة اقتصادية موجهة كليا تقريبا ، نحو تطوير القطاع التجاري والبنية التحتية والمواصلات نحو التصدير . وتدعي جنوب افريقيا رسميا ، انها لا تحقق ارباحا اقتصادية صافية من ناميبيا ، بل وتزعم انها تخسر منها ، وانها تقع تحت عجز بمبالغ ضخمة من ادارة الاقليم . ولكن هذه المزاعم تدحضها الارقام التي تشير الى ان عشر كامل احتياطي جنوب افريقيا من العملة الصعبة ، توفرها صادرات ناميبيا التي تباع باسعار عالية في الاسواق العالمية .

هذا الاخضاع لاقتصاد ناميبيا يثير مشاكل رئيسية ، منها النقص في الايدي العاملة الافريقية ذات المهارات ، نتيجة السياسات التربوية والعمالية القائمة على التمييز العنصري ، وغياب البنية المالية الوطنية ، وغيرها من المشاكل التي واجهت معظم البلدان الافريقية عشية استقلالها .

وما تخشاه السلطة البيضاء اكثر ما تخشاه ، هو قيام حكومة في ناميبيا تسيطر عليها منظمة « سوابو » اما من خلال انتخابات تجرى هناك ، او نتيجة حرب عصابات طويلة الامد مدعومة من انغولا ، ومن خلال انغولا ، وتكون حكومة ملتزمة بتحويل راديكالي للاقتصاد يشمل ملكية الدولة ، لضمان السيطرة الوطنية على اقتصاد البلاد . ولهذا يتلقى « تحالف تورنهول الديمقراطي » في ناميبيا ، المعادي لمنظمة « سوابو » ، تبرعات ضخمة من الشركات الاجنبية القلقة التي تنهب ثروات ناميبيا ، لان هذا التنظيم قد تعهد بالمحافظة على نظام « الاقتصاد الحر » القائم هناك في ظل الحكم الاستعماري الجنوب افريقي . ورغم انه من المتوقع ترك السيطرة الادراية على المناجم ، في يد الشركات المنجمية الاجنبية الكبيرة، لضمان الكفاءة في العمل ولضمان الانتاج المتواصل للعائدات من اجل التنمية والتنويع الاقتصادي ، فان منظمة « سوابو » قد اوضحت نيتها في استحصال حصة من الارباح اكبر بكثير ، والغاء قوانين المناجم المعمول بها في العهد الاستعماري الذي لم ينته بعد ، من اجل ضمان ابقاء الموارد المالية داخل البلاد . كذلك اكدت « سوابو » التزامها بوضع حد نهائي لنظام « العمال المتعاقدين » السيىء السمعة ، وهو شكل من اشكال السيطرة على الايدي العاملة المهاجرة والتي طالما مكنت ارباب العمل على دفع اجور بخسة لمجموع القوة العاملة غير الماهرة ، الناميبية ، كانت حتى سنة ١٩٧١ ، تسمح للعامل الافريقي بالعيش على شفير الجوع فحسب .

■ الارباح الخيالية

ان شركة « دو بيرز » الدولية التي تحتكر مناجم الماس على ساحل ناميب منذ سنة ١٩١٩ ، تحقق من استغلالها لهذه الثروة الناميبية ، ارباحا سنوية صافية بمعدل ٥٠ مليون الى ٧٥ مليون جنيه استرليني . وفي ضوء الازدياد الهائل في طلب المجوهرات خلال السنتين الماضيتين ، وارتفاع اسعار الماس بنسبة ٤١ بالمائة ، في محاولة من الشركة لاحتواء ظاهرة الطلب المتزايد ، فان قيمة ما تنتجه ناميبيا من الماس يقدر وبتحفظ بـ ٢٠٠ مليون جنيه استرليني . والماس والمعادن الاساسية الاخرى بما فيها النحاس والرصاص المكرر الذي تستورده اليابان والمانيا الغربية والولايات المتحدة ، توفر اكثر من نصف العائدات التي تنتج في ناميبيا ، هذه البلد التي تعتبر في ضوء قيمة ما تنتجه ، رابع اكبر دولة افريقية مصدرة للمعادن من بعد جنوب افريقيا وزائير وزامبيا .

ولكن مادة اليورانيوم هي مفتاح اهمية ناميبيا الاستراتيجية ، والتي تجعلها هدفا لجشع الدوائر الامبريالية الغربية . اكثر من ذلك ، فان احتياطات اليورانيوم التي يتم حفرها وفتحها اليوم في ناميبيا من قبل الشركات الاحتكارية المنجمية ، ستجعل من ناميبيا في وقت قريب ، مزود رئيسي للطاقة في العالم ، على مستوى استراليا ، كندا ، وجنوب افريقيا نفسها . ولقد زادت شركة « ريو تينتو زنك » المنجمية انتاج اليورانيوم منذ سنة ١٩٧١ ، بنسبة عالية جدا ، وذلك في منجم روسينغ ، الواقع في منطقة سواكوبماند ـ خليج فالفيس ، الخليج الذي كان موضوع صراع بين بريتوريا وسوابو خلال المحادثات مع مجموعة الدول الغربية الخمس ، والذي بقي موضوع عالق في المقترحات الغربية لتمسك الطرفين به ، وادعاء جنوب افريقيا حقها المزعوم بالاحتفاظ به جزءا من اراضيها . وتقدر احتياطات مخزون روسينغ من اليورانيوم بـ ٣٠٠ مليون طن على الاقل ، اما انتاج المنجم فيقدر بـ ٥٠٠٠ طن من اوكساييد اليورانيوم في السنة . ويقدر ان تصل العائدات السنوية الى ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه استرليني . وقد بيع معظم اليورانيوم منه ، الى اليابان ودول السوق الاوروبية المشتركة . اكثر من ذلك ، تم اكتشاف مخزونات يورانيوم اخرى ، لكن قرار بدء العمل المنجمي فيها لاستخراجه قد تأجل في ضوء عدم الوضوح السياسي في ناميبيا في الوقت الحاضر ، وخاصة من بعد قرار بريتوريا الاخير ، الذي هو بمثابة اختيار طريق مواصلة الحرب مع منظمة « سوابو » .

وتتوزع ملكية مناجم ناميبيا الغنية بالماس والذهب واليورانيوم (وغيرها من المعادن) بين شركات دولية ، جنوب افريقية ، اميركية ، بريطانية ، كندية وفرنسية .

والجدير بالذكر ان مخزونات اليورانيوم المكتشفة حديثا في ناميبيا هي اضخم بكثير من اليورانيوم الذي يتوفر كنتاج جانبي من عمليات مناجم الذهب ، في جنوب افريقيا ، التي لم تكتشف بعد مناجم يورانيوم طبيعي . وهذه الحقائق عن الثروات المعدنية في ناميبيا ، وخاصة ثروتها من اليورانيوم الطبيعي ، المادة الاولية الاستراتيجية ، هي العامل المحرك لتعنت النظام العنصري الابيض في جنوب افريقيا ، بشأن منح ناميبيا استقلالها الا بشروط تضمن بريتوريا من خلالها المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم هناك ، وقدرتها على الوصول المضمون والمستمر الى منابع ناميبيا للثروات المعدنية فيها . وهذا ما يفسر انسحاب بريتوريا من موافقتها على مقترحات التسوية الغربية ، التي لا تعزل « سوابو » عن الساحة السياسية في ناميبيا المشرفة على الاستقلال ، وقرار الحكومة العنصرية اجراء الانتخابات في ناميبيا خارج اطار الخطة ، لفرض حلها الداخلي لمستعمرتها وضمان تسليم السلطة في ناميبيا مستقلة للمجموعة الموالية للغرب والموالية والمتعاونة مع بريتوريا ، التي تعهدت بالابقاء على الوضع الاقتصادي القائم . وهذه الحقائق عن ثروات ناميبيا المعدنية هي ايضا العامل المحرك للشركات وللاحتكارات الدولية لدعم بريتوريا في تعنتها . وبرغم تصريح رئيس حكومة جنوب افريقيا الجديد والمعروف بانه من عتاة العنصريين ، والذي قال فيه بانه مستعد لاستئناف الحوار مع الدول الغربية الخمس بشأن مستقبل ناميبيا ، على الرغم من ذلك ، فانه ليس اكثر من تملق سياسي ، لا يغير من حقيقة ان بريتوريا ، اذا كانت على استعداد لمنح ناميبيا استقلالها فانها مصممة على الخروج من الباب لتدخل من النافذة من خلال حكم افريقي يوافق على ابقاء ابواب ناميبيا على مصراعيها امام النهب العنصري والامبريالي لثرواتها . وهذا الخيار الجنوب افريقي يبقي باب الحرب مفتوحة في ناميبيا ، لان ثوار « سوابو » لن يلقوا السلاح في هذه الحال ، وسيواصلون القتال ، كما تعهدت قيادتهم مؤخرا ، حتى التحرير الكامل لناميبيا ، ليس فقط من السيطرة العنصرية لجنوب افريقيا ، بل ومن اي حكم تشرف بريتوريا على تسلمه السلطة في ناميبيا بعد الانتخابات ، اذا جرت ...

تكنولوجيا الحنفيات في ايران

اعترف مسؤول في وزارة الصحة الايرانية بان نسبة وفيات الاطفال في ايران تبلغ تسعة بالمائة . ويعود ذلك الى النقص في الخدمات الطبية والنقص في مياه الشفة . ان حوالي ٤٥ الف طفل ممن هم دون السنة الاولى من العمر ، يموتون كل سنة في ايران بسبب هذا النقص . وفي حديثه في ندوة في طهران ، قال نائب مدير الصحة والانعاش والتخطيط العائلي الايراني ، الدكتور محمد فوخار : ان ١٨ مليون نسمة من سكان الريف متوفرة لهم مياه الشفة ، ولكن على الورق فقط ... واضاف الدكتور فوخار فقال : ان الحقيقة هي ان ٤٠ بالمائة من هؤلاء السكان لا يحصلون على مياه الشفة التي تنقل عبر شبكة الانابيب الخاصة بها . وبرغم ان معظم القرى لديها شبكات لنقل مياه الشفة ، الا انها لم تستعمل بعد . وزعم الدكتور فوخار ان ذلك يعود الى كون معظم القرويين لم يتدربوا على استخدامها (!)